مبادئ سياسة روسيا تجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي

Russia's policy principles towards energy security between the economic revenue and political influence

بن سي قدور عبد القادر

باحث دكتوراه

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

البريد الإلكتروني abderhimabdelkader7670@gmail.com

ملخص

مبدئيا يعد واقع الأمن الطاقوي في روسيا من حيث الاستخراج والبحث عن التقنية التكنولوجية وجذب الاستثمار للخروج من الضائقة والأزمة الاقتصادية من أولويات الاقتصاد الطاقوي الروسي، ويري القوميون الروس سنة 2000 أن روسيا شهدت استفاقة ملحوظة في الساحة الدولية بعد تغيير القيادة السياسية ومجئ فلاديمير بوتين، واستغلال مواردها الوطنية المتنوعة على رأسها الطاقة والصناعة العسكرية التي وجدت فيها البديل الاستراتيجي في تعزيز عودتها الإقليمية والدولية على أساس تربعها على مورد طاقوي عالمي توظفه كورقة سياسية في امن مصالحها القومية، متمسكة في استراتيجية ضمان إرساليات الخطوط الطاقوية نحو آسيا وأوروبا للولوج نحو الساحة العالمية في ظل التغيرات التي مست العلاقات الدولية خاصة بعد 2001 والحراك العربي، فروسيا تسعى إلى تقوية التنافس والتعاون لأجل الحفاظ بشكل مشترك على استقرار سوق الطاقة العالمي، وتأمل من خلال مواردها الطبيعية أن تفرض قواعدها السياسية في لعبة الرهان الاستراتيجي في نفوذها الإقليمي من منطلق المكتسبات والسيطرة الطاقوية في العلاقات الدولية، والبحث عن إمدادات نحو أسواق جديدة في العالم، التي توسعت أجندتها في الشرق الأوسط باعتمادها على شركاء اقلميين تركيا وإيران وسوريا وتعزيز نفوذها في المنطقة العربية التي تعد أمن الاقتصاد العالمي، وهذا كله من اجل إعادة ترتيب أوضاعها الأمنية والاقتصادية والسياسية وإعادة التأثير وممارسة نفوذها القديم على مربع الثروات الطبيعية ومنع كل مخاطر التهديدات الغربية من احتواء النفوذ الروسي في مجالها الحيوي.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية–روسيا–الأمن–الطاقة–سوريا–التنافس.

Abstract :

Energy reality in Russia based on exploitation and search for technological technique and investment attraction in order to find a way out to the economic crisis is supposed to be priorities of the Russian energy- based economy. Nationalist Russians saw in 2000 Russia as having seen an awakening in the international scene with the coming of Vladimir Boutin, and the newly strategy adopted based on varied national resources on top of them perhaps energy and military industry. This last has become a strategic alternative to strengthen its regional and international return. Of course making profit of the international upheaval right after 2001 and the Arab Spring. Therefore, its natural resources will help Russia impose its political rules in playing the strategic bet in the regional dominance, and the search for provisions towards new markets in the world, through widening its agenda in the Middle East depending on regional partners such as turkey, Iran and Syria. As a result, Russia is reinforcing its power position in the Arab region which known to be the basis of the global economy. All this is for the hope of managing its security, economic and political situations, gain influence back through using power based on natural resources and most importantly perhaps hinder all dangers and occidental threats for containment in its vital arena.

Key words: Russia, energy policy, energy security, natural resources, regional partners, Arab region.

مقدمة

أضحى انتفاء العقيدة الأيديولوجية والجيوستراتيجية والجيوبولتيكية للحرب الباردة بمثابة نهاية مرحلة من تاريخ الصراع الدولي إلى انبلاج استراتيجي عالمي جديد، وأدى تسارع تحلل الجغرافيا السياسية للاتحاد السوفيتي إلى تحول استراتيجي في مفاهيم العلاقات الدولية من صراع إيديولوجي إلى الصراع على مصادر الثروات الطبيعية، وعرفت المرحلة الانتقالية لروسية الاتحادية إبان بوريس يلتسن عملية صناعة القرار الداخلي وفي السياسة الخارجية حالة من فقدان الرشاد السياسي والاقتصادي والتباس أجندة الأولويات، وطغى الإحجام على الرؤية السياسية في تحديد التهديدات والمخاطر الأمنية وأولويتها، وان رسم توجهات السياسة الخارجية الروسية الإقليمية والدولية رهينة العلاقات الروسية مع الدول الكبرى في بيئة التحولات الجوهرية للسياسة الدولية.[1]

شهدت الألفية الثالثة تغير مقترب القيادة في روسيا حيث عرف تصلب في الإرادة السياسية مع وصول القوميون يترأسهم فلاديمير بوتين، التي انبلجت فيها القيمة الاستراتيجية الفعلية في رسم وتحقيق تنمية

اقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي، وتعزيز دور المؤسسات كنمط في الخروج من عنق الفوضى الداخلية في تجسيد استقلالية سيادية في محاورة العالم الخارجي رغم غيابها عن المسرح الدولي الذي لم ينقص من هيبتها، مستغلة قدراتها الذاتية المتمثلة في الجيوبولتيك والطاقة كعملاق عالمي والترسانة العسكرية وتحديد تموضعها الجديد من خلال إقامة بناءا استراتيجيا متكاملا يربط ما بين التطور الداخلي والتطور الخارجي، وإحداث القطيعة الإبستمولوجية مع العهد الأيديولوجي السابق والبحث عن دور جديد لروسيا يليق بمكانها الاستراتيجي رغم النكسة السياسية والجيوبولتيكية والاقتصادية التي لحقها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وان حقها كقوة كبرى لا يسقط عنها بالتقادم.

ثمة راكزتان أساسيتان تحظيان بحضور بارز في السياسة الخارجية الروسية وكلاهما يحدد المنطق الخاص الذي يقف وراء الرمزية الإيجابية التي تتمتع بها روسيا أمام الولايات المتحدة والدول الأوروبية، التي أفرزت خطوطا فاصلة في غاية الأهمية وجدت منحى خاص الذي ستسلكه القضايا الأمنية الخارجية أول هذين الموضوعين الأمن والقدرة العسكرية وثانيهما أمن الطاقة، حيث تعززت أولويته بفضل هيمنة القطاع الطاقوي النفط والغاز على الاقتصاد الروسي الذي يسبغ عليهما مفهوم العظمة في ظل ولع التعامل بعملة البراغماتية السياسية، لتأكيد موقعها من حيث تأسيس صادراتها من ثروات الغاز بقصد تحويل روسيا الى قوة "عظمى في مجال الطاقة" التي رسمت الملامح الجوهرية لعصر فلاديمير بوتين.[2]

من خلال المدخل العام وبغرض تحليل موضوع الدراسة فإن المقاربات الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر توحي ان الحروب القادمة هي حروب لأجل السيطرة على الغاز والنفط واحتواء عامل الجيوبولتيك خاصة في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وعلى هذا الأساس نطرح السؤال المركزي التالي :

– إلى أي مدى يمكن للاستراتيجية الروسية ترشيد الآليات الوطنية لوأد المخاطر الأمنية للثروات الطبيعية على إرساليات الطاقة في ظل التهديدات الأطلسية على تخومها الجغرافية، وتأثيرها على التوازنات الاستراتيجية إقليميا ودوليا؟

[1]– كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 15.

[1]– بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن "العظمة" الروسية، الطبعة الاولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010، ص ص 7– 8.

ومن خلال الإشكالية الرئيسية اعتمدنا الفرضية التالية:

– تعد الثروات الطبيعية الروسية من المصادر الأساسية في تأهيل الاقتصاد الروسي داخليا، وورقة سياسية تناور بها على مصالحها الاستراتيجية إقليميا ودوليا، وتجسيد استقلالية قرارها السياسي ومطية في تعزيز دورها كقوة كبرى صاعدة على الساحة الدولية.

ولأجل تفكيك وتحليل الإشكالية واثبات الفرضية العلمية، تمت هيكلة المحاور على النحو التالي:

المحور الأول: مفهوم مقارباتي لأمن الطاقة.

المحور الثاني: أهمية قطاع الطاقة في الاقتصاد الروسي.

المحور الثالث: روسيا والصراعات الجيوستراتيجية لأمن الطاقة.

المحور الربع: دور الطاقة في السياسة الخارجية الروسية على التوازن الاستراتيجي.

المحور الأول: مفهوم مقارباتي لأمن الطاقة.

مفهوم الأمن الداخلي: وهو حالة الاستقرار الذهني والنفسي التي يوجد فيها المواطن كما يعني الاستقرار والقدرة على مواجهة المفجآت دون أن يترتب عليه اضطراب في الأوضاع السائدة وله مظهران، مظهر مادي ويتمثل في الجوانب الملموسة التي من شأنها ان تشجع حاجة المواطن إلى الأمن، أما المظهر النفسي وهو الحاجة إلى الاعتراف البيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة به والاعتراف بدوره في إطار الجماعة.[3]

الأمن القومي: سيطرت وحتى وقت قريب مقاربة تقليدية واقعية التصور على قضية الأمن القومي باختزاله في المجال العسكري حصرا، حيث نظر إلى الأمن من زاوية القوة القومية في المقام الأول من قبل صناع القرار والاستراتيجيين، فالأمن القومي في احده غياب الخوف والأسباب التي تؤدي إليه سواء كانت داخلية أو خارجية واطمئنان الدولة إلى تحقيق الغايات والأهداف القومية التي ترمي إلى حماية أراضيها وثرواتها واستقلالها السياسي،[4] فالواقعية الجديدة أتت لتجدد التنوع في مفاهيم الأمن وتفكيكه إلى عدة قوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ملازمة للأمن الشامل للدولة، ومن احدث تعريفات الأمن التي تأخذ في

3– محمد جمال المظلوم، الأمن الغير التقليدي، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012، ص 44.

4– المرجع نفسه.

عين الاعتبار المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة بالأخص المدرسة النقدية للأمن التي رفضت ربط الأمن بالتدخلات العسكرية فالمدرسة النقدية لا تلغي الحروب لكن تعزز الارتكاز أكثر للمفهوم من خلال دعوة كل من جوهان قلتوم Johan Galtum للسلام الإيجابي والسلام المستقر الذي يقصد به التقليل من حدة العنف المباشر أو الإعتاق من القيود كما فسره كين بوثKen Booth،[5] ومفهوم الأمن الأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية تعريف باري بوزان احد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية في العالم يرى بأنه "العمل على التحرر من التهديد" أي ليس الإفلات منه تماما لكن يمكن ان يكون نسبيا مطلقا، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو" قدرة الدول والمجتمعات الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية في سعيهما للأمن"[6]، ويعد الأمن القومي في السياسة الخارجية للدولة الفاعلة من الأولويات الاستراتيجية من حيث السياسات والأهداف وديمومة مقومات استمرارها وشروط استقرارها ولتلبية احتياجاتها وتأمين مصالحها، وحمايتها من الأخطار القائمة المحتملة داخليا وخارجيا مع مراعاة المتغيرات الداخلية والخارجية والإقليمية والدولية.[7]

أمن الطاقة: يرجع دانيال يرغن أن مفهوم امن الطاقة بدءا من الحرب العالمية الأولى على حين اتخذ اللورد ونستون تشرشل حول تشغيل السفن الحربية من الفحم إلى النفط كمصدر أساسي لتحريك القطع البحرية العسكرية ويعد تشرشل أول من أطلق مصطلح أمن الطاقة،[8]ثم استعمل امن الطاقة كمفهوم في عدة وسائل علمية أكاديمية وتميزت بها النخب السياسية والاقتصادية، إلا أن تعاريفه أصبحت مبهمة إلى درجة محدودة الرؤيا لعوامل الصراعات وتعدد المقاربات والنظريات واختلافات الدول المنتجة والمصدرة، وظهر مصطلح أمن الطاقة على سطح العلاقات الاقتصادية لأول مرة في بداية السبعينات من القرن الماضي عندما استخدم البترول كسلاح فعّال في حرب 73 بين الدول العربية والدول الغربية المتواطئة مع الكيان الإسرائيلي، وبدأت الدول الصناعية منذ ذلك الحين وضع استراتيجية أمن الطاقة كأهم استراتيجية وطنية تناقش على أعلى المستويات وتعطى أهمية قصوى من قبل حكوماتها المتعاقبة، وتعد الطاقة الزاوية المفصلية في التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي حيث أضحت احد المفاهيم والتجليات الأمنية التي أخذت مكانتها العلمية والعملية لانعكاسها على شعوب الدول بالرفاه الاجتماعي والاستقرار المؤسساتي والسياسي بسبب زيادة

[2]– علاق جميلة وآخرون، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة، (مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وافاق"، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 29و30 أفريل 2008، ص ص 10– 11.

[6]– عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر– أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005، ص ص 7– 10.

[7]– علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017، ص ص 39–41.

[5]– محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية– الاوروبية قراءة وفق نظرية الإعتماد المتبادل، مجلة المستقبل العربي، العدد 464، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2017، ص 125.

الاحتياج إليها، فمصدر الطاقة يعتبر مورد استراتيجي في رسم سياسة خارجية مؤثرة ودبلوماسية نشطة تعزز من تأثيرها في العلاقات الدولية، فالدول المتطورة صناعيا تبدي اهتماما متزايدا بالغ الأثر بمصطلح أمن الطاقة لحساسيته الاستراتيجية،[9] ولا تشذ روسيا عن باقي الدول المنتجة والمستوردة لمصادر الطاقة حيث تعرف امن الطاقة وفق م. بيلوفا انه ليس هناك تعريف وحيد لأمن الطاقة لروسيا.. امن الطاقة يدور أمن الطلب وأسعار بعيدة المدى والتزامات طويلة المدى، كما يقوم كذلك على استخراج الكافي من مصادر الطاقة الواقعة في مناطق صعبة جغرافيا.[10]

وتنظر أكبر اقتصاديات الدول الكبرى أن الطاقة تحتل مركزا أساسيا في مؤسساتها الاقتصادية، وان أكثر من 70% من احتياجات الطاقة في العالم تتحكم فيها دولا متناوئة سياسيا واستراتيجيا هي روسيا والولايات المتحدة وإيران ودول الخليج، التي شهدت صراعات متفاوتة وتصادمات عسكرية التي رشّحت عنصر الموارد الطبيعية في الصراعات القائمة بين روسيا والغرب إقليميا ودوليا. وأمن الطاقة يتميز بمظاهر خاصة منها تقليص إمكانات التعرض في دولة أو منطقة ما من تهديد انقطاع توافر مصادر الطاقة، والمظهر الثاني العمل على توفيرها على المدى الطويل سواء للمنتج أو المستهلك بضمان سريان إرسالياته وتوافر الكمية المطلوبة سواء كانت نفط أو غاز، والمظهر الثالث ترشيد تقنيات على تطوير استهلاك الطاقة للتقليل الضرر البيئي والحفاظ على موازنة بيئية في العالم.[11]وقد أدركت روسيا أن مصادر الطاقة لم تعد مجرد استهلاك اقتصادي في الأسواق العالمية بل أصبحت ثروة استراتيجية تلعب دورا في النفوذ السياسي لمنتجيها، ما دفع موسكو منذ بداية القرن الحالي التشدد بجدية على استعادة نفوذ روسيا على ثرواتها القومية، وفرض ملكية الدولة على شبكات نقل الطاقة، ولم تمانع الحكومة في أن يتم توظيف رؤوس أموال أجنبية في مشروعات استثمار النفط والغاز، طالما هذه الاستثمارات ستوفر التقنيات المتطورة لقطاع إنتاج الطاقة[12].

مفهوم الطاقة: هو القوة في حالة الحركة ويعد عنصر حيوي تعتمد عليه الإنسانية في متطلباتها الاجتماعية واليومية وهي مصدر كل حركة لدى الإنسان، فمع تطور الحضارة الاجتماعية وتطور العقل الإنساني وتعدد الأبحاث والمخابر العلمية أمكنه من الاستفادة من الثروات الطبيعية يترأسها اكتشافه مصدر تنميته الفحم والبترول والغاز، فرغم تعقيد المفهوم حاول البعض إعطاء مقاربة للطاقة فاعتبروا أنها "القدرة على أداء شغل

---

[1]– جان ه. كاليكي وديفيد ل. غولدون، الأمن والطاقة نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة، ترجمة: حسام الدين خضور، ط بلا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 11.

[2]– محفوظ رسول، مرجع سابق، ص 126.

[3]– هاجر محمد أحمد عبد النبي، أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة (2000 – 2015)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الإقتصادية والسياسية، بتاريخ 15يونيو 2015، بدون صفحة.

[1]– جانا بوريسوفنا، روسيا وأمن الطاقة العالمي، مركز دراسات الطاقة الروسية، بتاريخ 22 سبتمبر 2007، تاريخ الدخول 20 ، انظر إلى الرابط : https://www.albayan.ae/opinions/2007-09-22-1.791978 افريل 2018

أو عمل.. وحالة حركته الداخلية وتركيبته الكيميائية وتركيباته الخاصة".[13] ويعد تشرشل أول من طرح تعريفا لمفهوم أمن الطاقة حيث أشار إلى أن "أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط" ومن حينها أصبح الاقتصاد العالمي عند الدول الكبرى يتفاعل مع المصطلح التنوع كمبدأ حاكم لقضية التعامل مع متطلبات المصطلح، فالاقتراب التقليدي في التعامل مع قضية أمن الطاقة ارتكز على أمن العرض من خلال التركيز على توافر الإنتاج الكافي، ومن هذا التصور المقتضب للتحليل العام يعد جوهر أمن الطاقة يكمن في تحقيق الموارد الكافية والآمنة، وهذا المفهوم يفسر مدى التدخلات القوى الكبرى في العديد من المناطق الحيوية الرئيسية المنتجة لضمان تدفقه، فالتعريف التقليدي ارتكز على تجنب أزمات الطاقة أي تحييد معانات دولة ما من نقص في العرض من مصادر الطاقة بشكل يهدد الأمن القومي لها.[14]

المحور الثاني: أهمية قطاع الطاقة في الاقتصاد الروسي.

تعد روسيا الدولة الأولى في العالم من حيث احتياط الغاز الطبيعي بامتلاكها 72.5% من الاحتياط العالمي، وتعد شركة غاز بروم اكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم كما أنها تتحكم في 90% من إنتاج ونقل الغاز الروسي إلى آسيا وأوروبا، وروسيا تعي أكثر من غيرها البعد الطاقوي وأهميته الاستراتيجية داخليا وأهميته المتزايدة في الساحة الدولية، حتى اعتبر أمن الطاقة رأس الموضوعات التي ناقشتها مجموعة الدول الثامنة في قمتها المنعقدة في سان بطرسبرغ في روسيا في 2006 ومنها عززت على تشكيل نموذج جذب اهتمام شركات الدول الكبرى الاقتصادية،[15]وإن تسارع وثائر التنمية الاقتصادية في روسيا وتعدد اختصاصات فروعها الطاقوية، وارتباطها مع اقتصاديات دول آسيا وأوروبا واتساع شبكة نشاطها الاستراتيجي الرأسمالي في قطاع العام والخاص خارج حدود البلاد، اعتبر طفرة نوعية في الاقتصاد الروسي إلى مرحلة جديدة من الاندماج والتكامل ضمن الاقتصاد العالمي،[16] وتعتبر أهمية الطاقة بنوعيها النفط والغاز والثروات الأخرى بالنسبة للحكومة الروسية شريان حيوي للخزينة العمومية وترشيد في الميزانية العامة للدولة وتلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية والسياسية حيث تشكل الطاقة 30% من الناتج المحلي في روسيا، وان أي انخفاض

---

[2]– مهداوي عبد القادر، الاستخدام السلمي للطاقة النووية بين حق الشعوب في التنمية ومتطلبات الأمن الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون العام، (جامعة تلمسان الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013– 2014)، ص ص 13– 14.

[3]– خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014، ص ص 51– 52.

[1]– حنان علي ابراهيم الطائي، السياسة الروسية اتجاه سوريا 1992– 2014، ط1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016، ص ص 164– 165.

[2]– لمى مضر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009، ص 149.

أو عدم استقرار السوق العالمي يخلق اختلالات خطيرة على الميزانية الروسية ويعطل عجلة التنمية الاقتصادية في نسبة النمو الداخلي، وتمتلك روسيا مجموعة من عوامل القدرة والتأثير التي تؤهلها للقيام بدور فاعل حاليا وفي المستقبل وستشكل قوة دافعة رئيسية مضافة لتكون عملاق عالمي في تصدير الطاقة نحو أوروبا وآسيا، حيث تتربع على الثروات المعدنية والاحتياطات الضخمة من النفط والغاز وتستأثر 40% من إجمالي الصادرات العالمية.[17] ويعتبر قطاع الطاقة دعامة حيوية وأساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل وآلية من آليات التأثير في السياسة الدولية بالنظر إلى الدور الذي تلعبه روسيا في سوق الطاقة مع تزايد الطلب الدولي حاليا لدى دول العالم.

ويلعب المتغير الاقتصاد الطاقوي لدى روسيا دورا هاما في تقرير طبيعة أمن الدولة ويؤثر على مكانتها وتوجهاتها الداخلية والخارجية، ويعتبر المأزق الاقتصادي للإتحاد السوفيتي سابقا احد ابرز العوامل التي سرّعت إلى تفككه، لكن مع بروز روسيا الاتحادية تحت قيادة فلاديمير بوتين عملت على استتبات فكر استراتيجي بانتهاج سياسة رأسمالية ليبرالية باعتمادها على الثروات الطبيعية التي تتمتع بها كعملاق عالمي، وكمرتكز في تنمية دور المؤسسات وتحقيق التنمية الاجتماعية وتأهيل سياسي تناور به على مصالحها الإستراتيجية إقليميا ودوليا، حيث توسع مفهوم الأمن في روسيا ليشمل أبعادا جديدة إلى جانب البعد العسكري وهو أمن الطاقة وخطوط إرسالياته على الحدود مع دول الجوار حيث تواجد الحلف الأطلسي، ومن جانب تبرز أهميتها في الإستراتيجية الاقتصادية الروسية على المستوى المحلي والخارجي،[18]حيث عرض الرئيس بوتين عام 1999 تصوره لأهمية الطاقة ودورها في سياسة روسيا واعتبرها أنها توازي بأهميتها الترسانة النووية من خلال ما تملكه من إنتاج واحتياط، فروسيا تملك أكثر 1.7 تريليون قدم مكعب من الغاز ما يوازي 27.5 من الاحتياط الإجمالي في العالم مما يؤهلها تصدر دول العالم في الإنتاج والتصدير والاحتياط، وتعتبر السابعة عالميا من حيث احتياط النفط ويبلغ حجم احتياطها 74.4 مليار برميل وثاني اكبر مصدر لها في العالم وهي رابع منتج للكهرباء بعد الولايات المتحدة والصين واليابان وتمتلك اكبر عدد المفاعلات النووية في العالم.[19]

[3]– ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأورآسيوي من الإقليمية الى الدولية العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص 41.

[1]– محفوظ رسول، الأمن الوطني الروسي بين الفرص والقيود، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018، عمان، ص ص 83–87

[2]– ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الطبعة الثانية، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص ص 199– 200.

ويعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل وأداة تأثير هامة من أدوات السياسة الخارجية الروسية، بالنظر إلى الدور المحوري الذي ينعكس إيجابا على المؤسسات الداخلية والاستقرار السياسي وحركيا في السوق العالمي، وتعقد الآمال في تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل، فالتخطيط الإستراتيجي لمستقبل الطاقة في روسيا هو تعزيز التشارك مع الدول المنتجة في اوبيك في الحفاظ على أسعار السوق العالمي لتوفر من خلاله على عوائد تكفي لتطوير باقي قطاعات الإنتاج، وتحقيق التحسن المرسوم استراتيجيا في تأمين الجبهة الداخلية على مستوى دخل المواطن الروسي والارتقاء بالخدمات الاجتماعية المختلفة من صحة وتعليم وطرق مواصلات وترشيد سياسة التشغيل، التي تساهم في تعزيز في تعزيز قرارها الخارجي وتطوير قدراتها العسكرية الإستراتيجية وتحقيق القدرة على التأثير باستغلالها دور الطاقة في ممارسة الدور الفاعل إقليميا ودوليا.[20]

فسياسة فلاديمير بوتين دأبت على مواكبة استمرار النمو الاقتصادي من اجل تقليص الفجوة القائمة بين الدبلوماسية الروسية والوزن الحقيقي التي ورثته من الإتحاد السوفياتي والإسهام في تثمين استغلال موارد الدولة وتحديدا النفط والغاز، خاصة بعد التهديدات التي فرضها توسع الحلف الأطلسي على تخومها الجغرافية، ومن اجل إعادة ترتيب أوضاعها الأمنية والاقتصادية والسياسية أبقت الحكومة الروسية المتعاقبة الارتكاز على قوامة امن الطاقة في إعادة التأثير وممارسة النفوذ على مقدرات آسيا الوسطى كسلعة استراتيجية من خلال إغرائها بمقايضة العتاد العسكري الروسي ودمجها في تنظيمات إقليمية كمنظمة شنغهاي،[21]

المحور الثالث: روسيا والصراعات الجيوستراتيجية لأمن الطاقة.

لا ريب أن مشروع الطاقة "القوة العظمى" كما يجول في ذهن القيادة الروسية الذي يؤيده معظم النخب السياسية في تهيئة أرضية استراتيجية ترتقي بروسيا إلى مرتبة القوة التي لا يكمن الاستغناء عنها المقدر لها البروز بصفة لاعب فعلي ومركز قوة لا يمكن عزلها عن أي تحالف دولي قائم،[22] حيث استطاعت روسيا في عهد فلاديمير بوتين العودة إلى الساحة الدولية بعد اختفاء التدريجي للفوضى السياسية والأمنية التي

---

[3]– نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، السنة بلا، ص ص 5– 7.

[1]– خليدة كعسيس–خلاصي، الإستراتيجية الروسية في عهد بوتين "أمن الطاقة: تنافس من نوع جديد"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الرابع، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 48.

[22]– بافل باييف، مرجع سابق، ص 219.

لزمتها عقد من الزمن، حيث فرضت عودتها من بوابة الاقتصاد الطاقوي لأهميته الإستراتيجية في أجندة الكارتل الاقتصادي الدولي الجديد الذي أصبح يمثل احد الأركان في ثلاثية المعادلة الروسية القائمة على القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة العلمية والجيوبولتيكية،[23] على أساسها قامت إستراتيجية الحرب على الإرهاب للولايات المتحدة بعد احتلال العراق 2003 تعزيز التحولات الإستراتيجية للسياسة الروسية حول التهديدات التي أوجدها التوسع الأمريكي على تخوم الجغرافية الروسية سواء الجهة الشرقية الأوروبية أو الجنوبية المحاذية للشرق الأوسط، التي دأبت على إضعاف روسيا لما لها من تأثير أوروبيا وعالميا بتحكمها على إرساليات الطاقة على معظم الدول الأسيوية والأوروبية حيث سعت إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:[24]

1- هو استمرار تفتيت روسيا وتشجيع استقلال دول القوقاز، ومن جهة ضمان تواجد قواعد عسكرية في آسيا الوسطى لتربعها على احتياط طاقوي من النفط والغاز في بحر قزوين بعد الشرق الأوسط.

2- إفشال أي محاولة تقارب او تعزيز شراكة إستراتيجية بين أوروبا وروسيا بسبب اعتماد الدول الأوروبية على الغاز الروسي بنسبة أكثر من 40% .

ويعزز الكسندر دوغين ان استعادة روسيا الاتحادية دورها الفعلي يكمن في إعادة هيكلة مؤسساتها كونها قوة عظمى في الموارد الطبيعية وارتكازها على القوة الجيوبولتيكية ومحافظتها على جزء مهم من ميراث ترسانتها التقليدية والإستراتيجية، أسهم في تعزيز دورها أن تكون فاعلا مؤثرا في محيطها الإقليمي وبسط نفوذها على دول آسيا الوسطى وعلى بعض المناطق الجغرافية من القوقاز الذي يعد شريان جيوسياسي واقتصادي مهم في الفكر الإستراتيجي الروسي على محور الجغرافية الأوراسية، فالحرب الجورجية 2008 تعد بريد سياسي إلى ترشيد القرار السياسي لدول الحلف الأطلسي حول انكشاف اللعبة الأمنية الخطيرة التي ترسمها الولايات المتحدة الأمريكية للاستحواذ على بحر قزوين وعزل روسيا في نفوذها الجغرافي ومنع مرور خطوط قنوات الغاز على التراب الروسي نحو جوريجيا BTC وهو ما يعني رسائل ضمنية للدول الأوروبية عدم ارتهان المصالح الاقتصادية مع روسيا قربانا للصراعات السياسية، (انظر إلى الشكل رقم1).

[3]- عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية – الروسية والعمق الإستراتيجي المتبادل، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جانفي 2014، ص ص 92- 93.

[24]- المرجع نفسه، ص 93.



المصدر: https://elghada.wordpress.com/2012/02/20

وتحاول من خلالها منع أي تعاون سياسي أو اقتصادي أو عسكري بين دول آسيا الوسطى والولايات المتحدة الذي عكس اندفاعه روسية بشدّة بتعزيز الأسطول العسكري الروسي في بحر قزوين على انه الضامن الإستراتيجي الوحيد للحفاظ على مصالح الدولة السياسية والاقتصادية وان أي محاولة لتغلغل الغربي والأمريكي يعد انتهاكا بأمنها القومي وسيادتها الوطنية من خلال تبني الفرقاء إستراتيجية الطوق وفك العقال،[25] حيث صرح Urnov. Y. A "أن مايثير انتباه روسيا ان بعض القوى الخارجية تحاول إضعاف مواقعنا في حوض قزوين، وان تدق إسفينا بيننا وبين دول بحر قزوين الأخرى"، ويعزز التصور أكثر ما قاله شيلا هيسلينSheila Heslinمن مجلس الأمن القومي الأمريكي بقوله: "أن هدف السياسة الأمريكية في بحر قزوين هو في الجوهر كسر احتكار روسيا السيطرة على نقل الغاز من المنطقة."[26] ويتضح أن أهداف السياسة الخارجية الروسية في مجال الطاقة في ظل السجال مع دول الغربية في تأمين مصالحها الاقتصادية من خلال اعتماد ورقة الغاز ورقة سياسية وسلاح استراتيجي تستطيع من خلاله روسيا أن تضع أقدامها في نادي الدول الكبرى، ومن جهة توظيف الغاز مساومة مع الغرب للمصالح السياسية الإقليمية كأزمة أوكرانيا والدولية كأزمة سوريا واقتسام النفوذ في المجالات الحيوية الجيوبولتيكية في العالم خاصة الشرق الأوسط.[27] كما أن تفاقم الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط ازدادت الحاجة إلى النفط والغاز الروسيين، وتعاظم حجم تأثير روسيا في السوق العالمية، التي ضغطت على أساسها روسيا بهدف استعادة مكانتها الدولية وأعلن

[1]– هاشم كاظم شيخي، التنافس الدولي والإقليمي على ثروات بحر قزوين، مجلة أبحاث ميسان، المجلد الثاني، العدد 3، جامعة البصرة، السنة 2006، ص 204.

[2]– مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة على النزعات الدولية، ط بلا، ترجمة: عدنان حسن، ب.د.س، ص 98.

[27]– هاجر محمد أحمد عبد النبي، مرجع سابق، بدون صفحة.

فلاديمير بوتين إن سياسة روسيا الخارجية ستكون موالية لروسيا وليس للولايات المتحدة أو أوروبا من خلال تصريحه الشهير: "إن ما هو جيد لغاز بروم جيد لروسيا".[28]

وتبقى نظرية ماكندر تمثل الإندفاعة الإستراتيجية في الصراع على المنطقة وفق تصور زبغينيو بريجينسكي أن السيطرة عليها يمكّن الدولة العظمى من إدارة العالم بإحكام، وان روسيا لا زالت تتربع على بعض مزايا وأفكار جغرافية قلب الأرض وإنها عثرة أمام الهيمنة الأمريكية مما يعكس صراعا دوليا قابلا للانفجار في لعبة الشطرنج القادمة،[29] ويضيف زبغينيو بريجينسكي حسب النظريات الإستراتيجية أن الصراع الدولي في منطقة اوراسيا بشكل عام وآسيا الوسطى بشكل خاص الشاغل المركزي لجيوبولتيكا الولايات المتحدة اذ تعتبرهما مركز العالم النابض والمحرك للصراعات الذي يزخر بالموارد الطبيعية بعد الشرق الأوسط،[30] فدور روسيا الجديد هو إدخال حلفاء لها في الصراع ضد القوى الغربية الطامعة في المنطقة حيث عززت تواصلها مع إيران في تحقيق الأهداف المشتركة السياسية والاقتصادية بأبعاد إستراتيجية بصورة تضمن الحفاظ على نفوذهما المشترك داخل منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز وصولا إلى البحر المتوسط باتجاه سوريا، فالكسندر دوغين يرى أن استكمال المشروع الإمبراطوري لأوراسيا عن طريق آليتين هما الاقتصاد المتمثل في الطاقة وإيران، كون أنإيران من حيث الجيوبولتيك هي آسيا الوسطى كمركز للاوراسيا في إطار الإمبراطورية الجديدة،[31]

فروسيا المستاءة من إستراتيجية التطويق والحصار والعقوبات لكيانها السياسي والجغرافي ومجالها الحيوي الإستراتيجي، المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية المنطوية في حلف الناتو، دفعها إلى خوض الحرب في القوقاز وجورجيا وضم شبه جزيرة القرم الإستراتيجية في تأمين مجالها الحيوي ودخلها الاقتصادي المتمثل في الطاقة والتجارة في الملاحة البحرية،[32] لذا تحاول الدول الأوروبية في إيجاد مصادر بديلة للطاقة حيث عملت على إقامة شراكة مع اذربيجان وجورجيا لدفع خط أنابيب الغاز باكو تبليسي جيهان تهدف هذه المشاريع إلى جلب الغاز من بحر قزوين والحقول الغربية لآسيا

[28]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 202.

[29]– فايز محمد العيساوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، ط بلا، دار المعرفة الجامعية، (ب. د. س)، ص 326.

[1]– أعياد عبد الرضى واخرون، النظريات الجيوبولتيكية الحديثة وتطبيقاتها على منطقة آسيا الوسطى، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 21، جامعة بغداد، ص 289.

[2]– الكسندر دوغين، أسس الجيوبولتيكا مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، ترجمة: عماد حاتم، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004، ص 290.

[3]– عبد علي كاظم المعموري، الصراع الروسي– الأمريكي أوراسيا مقابل الأطلسي، مجلة الشؤون الأوسط، العدد 154، 2016، ص 143.

الوسطى وضخها نحو تركيا إلى أوروبا، وسعي أنقرة تقديم نفسها لأوروبا كبديل لروسيا في امن الطاقة العالمي "كاترانزيت حيوي" من خلال عقد تحالفات مع الدول المنتجة للغاز في جنوب القوقاز.[33]

بالمقابل عملت روسيا تشكيل تحالفات نوعية مع إيران وقطر لأجل التأثير في اقتصاديات سوق الدول الكبرى، لأن روسيا مدركة ان لعبة المصالح السياسية الجديدة في الساحة الدولية بوابتها الطاقة وتأثيرها في العلاقات الدولية، حيث ذهب فوزي شعيب النعيمي رئيس دارة المعطيات الإستراتيجية في سوريا أن لاكتشافات في الساحل السوري قدرت بي 14 حقل نفط وغاز حسب شركة NSS النرويجية بعد المسح الجيولوجي الذي خرج بنتائج ان الحقول 9 و14 و10 و13 اكبر ماهو موجود لدى إنتاج الكويت، وهو ما يفسر تواجد الأسطول الروسي والأمريكي على سواحل شرق المتوسط من سوريا ولبنان،[34](انظر إلى الشكل رقم2).فتقييم السياسة الروسية تجاه تحديات امن الطاقة أكسبها أشواط ترشحها أن تكون لاعب فعلي في المشاورات في القضايا المعقدة دوليا، وأضفت إلى حد بعيد في تقسيم مواقف الكتلة الأوروبية تجاه مشروع نابوكو والقضايا الأمنية والسياسية والصراعات الجيوسياسية ضد روسيا خاصة بعد أزمةأوكرانيا 2014 وضم منطقة القرم الإستراتيجية الذي يعد من التهديدات الإستراتيجية لمستقبل امن الطاقة لدى روسيا.[35]



المصدر: https://i.ytimg.com/vi/VLlQ1TnR3Dw/hqdefault.jpg

---

[4]– محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية– الأوروبية، قراءة وفق الاعتماد المتبادل، مرجع سابق، ص ص189– 190.

[1]– عماد فوزي الشعيبي، النفط والغاز: الحرب الخفية، مقابلة تلفزيونية خاصة، قناة الميادين، حصة: ندوة الأسبوع، بتاريخ 23– 2– 2018، انصات شخصي.

[35]– محفوظ رسول، مرجع سابق، ص ص 194– 195.

EISSN : 2600 - 6480   ISSN : 2353 – 0294

المحور الربع: دور الطاقة في السياسة الخارجية الروسية في التوازن الإستراتيجي.

تسعى معظم الدول الكبرى بدرجات متفاوتة إلى استغلال مقدراتها القومية الداخلية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، فروسيا رغم أنها لم تطرح نواياها لمفهوم أمن الطاقة بالتحديد فإن تحركاتها السياسية تحاكي عدّة محاور منها ضمان السيطرة على خطوط نقل الطاقة في دول الجوار القريب، الذي تعده روسيا أسّ الصراعات مع الولايات المتحدة والدول الغربية والحيلولة دون إنشاء خطوط جديدة لا تمر عبر روسيا، حيث صرح فلاديمير بوتين: " **لابد لنا من أن نبين بكل وضوح بأن المسؤولية الأساسية في مواجهة كل هذه التهديدات، وصيانة الأمن الدولي ستقع على كاهل القوى العالمية الكبرى وتلك هي الدول... التي تمتلك أوراق ضغط قوية تتمثل في النفوذ العسكري والسياسي وحتى الاقتصادي**"،[36] ليضاف على هذا التحرك فرض في مساحات معينة من العالم توظيف الطاقة كسلوك سياسي تتدخل في قرارت بعض الدول، وتناور مع الدول الاقتصادية الكبرى في سياستها الخارجية لتحقيق بعض الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية، منها توسيع مجال تأثير السياسة الخارجية لاستعادة ميراثها المفقود للاتحاد السوفياتي السابق، وزيادة الاعتماد السياسي على موارد الطاقة وسعيها تحييد تهديدات التوسع الأطلسي على مناطق نفوذها الحيوي،[37] وان الحسابات الروسية حول مصادرها الاقتصادية الطاقوية في مجالها القديم القوقاز وآسيا الوسطى، غير مستعدة للتفريط فيه على الرغم ضرر العقوبات المسلط على مؤسساتها الاقتصادية فهي تعده نقطة ارتكاز استراتيجي في خلق بيئة موازية مع الغرب من خلال تصريح لفلاديمير بوتين بقوله : "واهم من يظن التفوق عسكريا على روسيا في محيطها الجيوسياسي"،[38]

وإزاء النفوذ الروسي الطاقوي المتزايد لها في السوق العالمي بدرجة اكبر في الأسواق الأوروبية والآسيوية بتوظيفها كموارد إستراتيجية وجيوسياسية، فقد أثار القلق والخوف الأمريكي من استخدام روسيا الطاقة كسلاح سياسي ضد حلفائها في الملفات الإستراتيجية الكبرى كأزمة القرم والأزمة السورية، فتربع روسيا على مصادر الطاقة وتريليونات من الغاز في سوريا بمثابة رسالة سياسية مفادها أن الوجود العسكري غير التقليدي لروسيا أصبح اكثر من ضرورة لحماية مستلزمات القوة الاقتصادية الروسية وحفظ مصالحها الإستراتيجية في

[36]– بافل باييف، مرجع سابق، ص 147.

[37]– خديجة عرفة محمد، مرجع سابق، ص ص 177– 178.

[38]– ليلى نقولا الرحباني، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011، ص 182.

المنطقة، وبالتالي أي تهديد لتلك المصالح هو المساس بالسيادة الروسية مباشرة،[39]حيث أكدت تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق كونداليزا رايس في 2007: "إن تحدي روسيا الرئيسي لحلفائنا وللعالم الخارجي يكمن في سياستها في مجال الطاقة فروسيا تعد من اكبر منتجي الغاز في العالم"،[40]وبما ان التنافس على الثروات الطبيعية أصبح جوهر الصراعات في السياسة الدولية على بسط السيطرة والنفوذ في المناطق التي تؤثر على إستراتيجية كل منهما على الآخر، ولقد أصبحت آسيا الوسطى مسرحا للتنافس ومرشحة للصراع الدولي بين القوى الكبرى بشكل عام بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، من اجل السيطرة على ثروات المنطقة واستغلالها عن طريق التدخلات العسكرية في أفغانستان والعراق بثقلها الجيوسياسي والإستراتيجي الهام كونها تفصل القارة الأوروبية والآسيوية، فروسيا بوسائلها الناعمة والصلبة استطاعت إقناع إيران تعزيز الشراكة السياسية والاقتصادية والعسكرية نظرا لموقعها وسط اكبر أماكن تمركز الطاقة في الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين مما اكسب هذا التقارب بعد استراتيجي وهمزة وصل لقربها بين دول آسيا الوسطى المطلة على بحر قزوين، وتقاطع التهديدات المشتركة على الأمن القومي لهما من قبل الولايات المتحدة وجاء هذا التعاون والتقارب لإنهاء حالة العزلة على روسيا التي سعت الولايات المتحدة إلى فرضها عليها،[41] فمن خلال إيران تستطيع روسيا خلق ساحة للمناورة على مصالحها الحيوية والاقتصادية وتأكيد نفوذها على آسيا الوسطى والقوقاز وإعادة تمركزها مع حلفائها في الشرق الأوسط وهي المناطق التي تتمتع بها إيران بتأثير ثقافي وحضاري وتاريخي مباشر عليها،[42]وأضفى تحشيد الأساطيل العسكرية في المتوسط والوقوف أمام الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد الأزمات المتكررة في إغلاق إمدادات الغاز عام 2006 و2008 وأيضا أزمة عام 2007 مع بيلاروسيا في إيقاف الصادرات عن أوروبا كل من ألمانيا وبولندا وليتوانيا بسبب الخلافات السياسية،[43] هذه الرؤية الأمنية عززها تصريح فلاديمير بوتين: "إن ماهو جيد لغاز بروم هو جيد لروسيا الاتحادية".[44] وهو مؤشر أن غاز بروم ورقة سياسية ومروحة رابحة في عقيدة السياسة الخارجية الروسية في ظل التهديدات التي يمارسها الحلف الأطلسي على تخومها.

---

[39]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 297.

[40]– يفجيني بريماكوف، مرجع سابق، ص 163.

[1]– عبد الناصر سرور، الصراع الإستراتيجي الامريكي– الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة: 1991–2007، مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 1، غزة، 2009، ص ص 51– 52.

[2]– المرجع نفسه، ص 53.

[43]– نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص ص 19– 20.

[44]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 202

كما يعد التحرك السريع الذي أحدثته قوانين العولمة الغربية في إعادة توزيع مراكز القوى العسكرية والاقتصادية والجيوسياسية للدول الكبرى "الصين وروسيا والهند" دفع نحو فرض شراكة إستراتيجية بين الدول الثلاث في رسم مشروع الأوروآسيوي الكبير، تحت قبتين منظمة البريكس ومنظمة شنغهاي كما تصوره من قبل يفغيني بريماكوف بقوله: "إن تأسيس مثل هذا التحالف هو الكفيل بتغيير موازين القوى العالمية لصالح السلام والأمن الدولي"، فالصين كقوة اقتصادية تسعى إلى تعزيز قوتها العسكرية مع روسيا، وروسيا كقوة عسكرية عالمية وعملاق طاقوي يؤثر في السوق العالمي يحتاج إلى دعامة اقتصادية تبقيه كقوة كبرى في الساحة الدولية، والهند قوة اقتصادية وتكنولوجية حيث يبرز المثلث الأسيوي كحل نموذجي لروسيا لفظ العزلة الدبلوماسية والاقتصادية عليه في الساحة الدولية بعد العقوبات الأخيرة، ويهدف هذا التعاون الإستراتيجي بالأساس إلى إحداث توازن في العلاقات الدولية وتوحيد المواقف في الأمم المتحدة في القضايا الدولية المعقدة ضد مشاريع الولايات المتحدة والدول الغربية.[45]

إن تفعيل روسيا علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع حلفائها في آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط هو محصلة رؤية إستراتيجية للحفاظ على توازن النفوذ وهذا البعد لخصه مدير معهد الدفاع الهندي جاسجيت سينغ بقوله: "إن منطقة آسيا أشبه بمثلث أضلاعه روسيا والصين والهند بما تحويه هذه البلدان الثلاث من قوة بشرية وثروات طبيعية متنوعة وقدرات عسكرية كبيرة، هذا المثلث سيكون عامل استقرار للأمن الدولي وهذا يوحي إيجاد قطب آسيوي مخيف مقابل القطب الأمريكي الأوروبي"،[46] فليس ببعيد أن الصراعات الجيوستراتيجية القائمة في الشرق الأوسط وفي سوريا آخذة في التنافس على البعد الجيو اقتصادي وهو المشروع الطاقوي الكبير، فسوريا اقترحت على الدول الكبرى وعلى روسيا ان تكون معبرا يربط البحار الأربعة الخليج العربي، بحر قزوين، البحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط، لكن الرؤية الإستراتيجية الروسية لأجل احتكار الطاقة تجاه أوروبا وضمان عدم وجود منافس في التأثير السياسي عليها،[47] فالعلاقة الروسية – الإيرانية تنظر إليها موسكو قيمة مضافة للأمن القومي الروسي في جوارها القريب وفي جيوسياسية الطاقة وخطوط نقلها وتعدها البوابة الإستراتيجية لروسيا إلى المنطقة وسبب استمرار حركتها وتوسع مجالها فيها،

[45]– ماهر بن إبراهيم القصير، مرجع سابق، ص ص 88– 89.

[46]– المرجع نفسه، ص 149.

[47]– حنان علي ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص 166.

EISSN : 2600 - 6480 — ISSN : 2353 – 0294

بسبب تأثير إيران في هلالها الخصيب وتشجيع روسيا إلى الانخراط في المجالات النفطية والأمنية تتوسع فيه الهيمنة الأمريكية،[48]

ورغم أن استخدام موسكو موارد ثرواتها في سياستها الخارجية ليس استثناء في العلاقات الدولية لكن تركيزها عليها كسلوك متزايد، عززه مجموعة من العوامل الداخلية المرتبطة بالتحولات الإقليمية المتمثلة في رغبة روسيا إبقاء عنصر التوازن في إقليمها القريب، واستمرار تبعية دول المنطقة لها عبر أدوات وطرق متنوعة إضافة إلى تحولات خارجية مرتبطة بسياسة الولايات المتحدة تجاه روسيا.[49]فالاستقرار السياسي وتحقيق طفرة معدلات اقتصادية مرتفعة شرطان لاضطلاع روسيا بدور القوة العظمى بجانب الولايات المتحدة، من خلال التذكير بإرشادات وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر، بضرورة وضع حد للمواجهة مع روسيا وبناء أرضية مشتركة معها، لان حروب الغاز في منطقة الشرق الأوسط بدءا من الساحة السورية مرشحة للتصادم العسكري في أي لحظة،[50] ويذكر فيكتور بوسفاليك نائب وزير الخارجية الروسي للشرق الأوسط بقوله: "إن البعض لا يقدر أهمية الشرق الأوسط لروسيا، فالولايات المتحدة تبعد ألاف الأميال عن المنطقة لكم ما من احد يشك في مصالحها الإستراتيجية، إن هذه المنطقة مهمة لروسيا وهي جار قريب ليس بالمعنى الجغرافي فحسب، بل بالمعنى الجيواستراتيجي والجيو–اقتصادي أيضا"،[51] وتبقى ورقة الطاقة في الميزان الإستراتيجي العالمي في الصراعات الساخنة في الشرق الأوسط تفسرها تصاعد الدور الروسي المتصاعد في الأزمة السورية حول كمية الموارد المكتشفة في الساحل السوري التي سرّعت على القيادة الروسية تدخلا عسكريا لضمان لعبة مستقبل الغاز في المنطقة من خلال ضمان حصتها في تقسيم مناطق النفوذ والمصالح مع غيرها من القوى الكبرى والإقليمية، لحرصها على إثبات نفوذها ووجودها في منطقة الغاز الناشئة في شرق المتوسط.

الخاتمة

من هذه المعطيات نستخلص إن الحصيلة المبدئية من خلال التنافس الدولي على مصادر الطاقة تبين النهج السياسي الروسي بعد مجيء فلاديمير بوتين اخذ شكلا ومسارا مفصليا ونوعيا في استغلال مقدرات

---

[48]– كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص ص 125– 127.

[49]– خديجة عرفة محمد، مرجع سابق، ص ص 187– 188.

[50]– سمير التنير، الإنقلاب الشعبي في الوطن العربي، ط1، دار الفارابي، لبنان، 2011، ص 159.

[51]– فراس محمد أحمد الجحيشي، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 69– 70.

الدولة الروسية وعلى رأسها الطاقة النفط والغاز، لما لهما من تأثير في السياسة الداخلية وفي العلاقات الدولية، ففي ظل التداعي الحاصل في دول اليورو ومع تراجع مقدرات النمو في العالم، أضحى الإدراك الأمريكي إلى الحد عجزه تطويق القوى الصاعدة مثل الصين وروسيا وبات واضحا أن البحث عن مكمن القوة لم يعد في ترسانتها العسكرية الإستراتيجية والنووية، وإنما من حيث تواجد مصادر الطاقة والتنافس عليها كقوة مضافة للقوة العسكرية لذلك سعت روسيا لاحتكار الغاز كبعد اقتصادي وسياسي في مناطق إنتاجه ونقله وتسويقه وصولا إلى منطقة الشرق الأوسط وتحديدا في شرقها حيث تتمركز في سوريا.[52]وأضحى أمن الطاقة من أهم القضايا الإستراتيجية توظيفا في الصراعات الدولية، الحاكمة لمسار العلاقة بين روسيا والدول الغربية من حيث الاعتماد المتبادل ومن حيث التنافس والصراع على مصادره في آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط،[53] فأمن الطاقة بالنسبة لروسيا يتمحور في ثلاث عناصر أساسية، ضمان الإرساليات نحو أسواق العالم، وضمان وجود المستهلك وضمان العقود طويلة المدى.

حيث شهدت روسيا تحولات عميقة على صعيد مقوماتها الكلية من الوحدة المجتمعية الداخلية وكمؤسسات داخلية وتعافي الوضع الاقتصادي بواسطة الوفرة الطاقوية واسترجاع العافية السياسية وزيادة تأهيل القدرة العسكرية والمكانة الدولية وهذا لا يتأتى إلا بالقوة الاقتصادية كنفوذ وتأثير في السياسة الخارجية،[54] ، وعلى هذا يصبح التحدي الفعلي لإستراتيجية فلاديمير بوتين ليس رهان الطاقة والغاز كأداة وحيدة للضغط على التحديات الخارجية، بل التحدي الفعلي مرتبط بالعقبات المستقبلية والدور المنوط بها من خلال إعادة تأهيل إطار الجيوبولتيكي الذي يراه زبعينيو برجينسكي أسّ الصراعات القادمة لتميزه بالثروات الطبيعية وإعادة رسم وتحديد مصالحها المتنوعة القومية في فضائها الإستراتيجي من القوقاز وآسيا الوسطى وصولا إلى بحر قزوين والشرق الأوسط.[55]

تاريخ الاستقبال: 2018/05/13

تاريخ القبول: 201/05/21/

تاريخ النشر: 2018/05/13

---

[52]– حنان ابراهيم الطائي، مرجع سابق، ص ص 165– 166.

[53]– محفوظ رسول، مرجع سابق، ص 139.

[54]– محمد مجدان، سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 48، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2015، ص ص 45– 46.

[55]– خليدة كعسيس–خلاصي، مرجع سابق، ص 55.